

أمين عام حزب التحرير الشعبي الوندوي في حوار مع (الثورة):

الوحدة الوطنية صمام أمان لحاضر ومستقبل اليمن..

المسئولية الوطنية المشتركة.. واجب مقدس يفرض علينا جميعاً العمل بكل أمانة وإخلاص

البرنامج العام للحكومة يهدف إلى تجديد روح الثورة والوحدة اليمنية



من عملية البناء الوطني التي يتوجب على الصحافة ضرورة تسليط الضوء عليها.. ولذا أجرت (الثورة) حواراً مع الأخ المناضل أحمد عبدالله هادي أمين عام حزب التحرير الشعبي الوندوي شمل عدداً من قضايا الساعة.. حيث تحدث في البداية عن تقييمه للمرحلة الجديدة الراهنة قائلاً:

حاوره/ عبدالعزيز رياض

بفضل الله جل شأنه ورعايته ولطفه باليمن.. جاءت المبادرة الخليجية لتخرج البلاد من أزمتها الخانقة.. وهاهم الأخ الفريق عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني برئاسة محمد سالم باسندوة وكافة الأطراف المعنية ينفذون عملياً الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية بحذافيرها على أرض الواقع.. وبدأت اليمن تشهد مرحلة جديدة

ومكتب تنفيذي للهيئة من قيادات اقتصادية يمنية من أصحاب العقول النيرة المشهود لها بالنزاهة والكفاءة العالية والخبرة الواسعة في المجال الاقتصادي والذين سيقومون بوضع أهداف وخطة عمل الهيئة.. ويمكن لقيادة الهيئة الاستعانة بعدد من الأصدقاء الخبراء الصينيين وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة المختصين في هذا المجال وذلك في إطار التعاون الثنائي بين بلادنا وتلك الدول.. ويشارك في ذلك الأخوة المحافظون والمجالس المحلية والجامعات ومكاتب الشؤون الاجتماعية وغيرها من الجهات المعنية.. في كل محافظة.. بحيث يقوم الأكاديميون الاقتصاديون بوضع دراسة جدوى اقتصادية للمشاريع الإنتاجية المطلوب إقامتها في كل محافظة حسب مقوماتها الطبيعية.. كما تقوم المجالس المحلية وغيرها بعملية مسح شامل وحصر وتسجيل الشباب العاطلين عن العمل والأسر الفقيرة القادرة على الإنتاج.. وتقديم الكشوفات إلى محافظ المحافظة لرفعها إلى قيادة الهيئة العامة لمكافحة البطالة لاتخاذ اللازم.. وبذلك سيرتبط وينشغل الشباب بالعمل والإنتاج ولن تكون هناك مشاكل.. ويا حبذا لو يتم الإسراع بحصر الأراضي الزراعية التابعة للدولة وتسليمها إلى هيئة مكافحة البطالة لتوزيعها على الشباب.

تمويل خارجي

ولعدم قدرة الحكومة حالياً على تنفيذ هذا البرنامج لمكافحة البطالة.. فيا حبذا لو تقدمت الحكومة بطلب دعم مالي (مليار دولار) من الدول الشقيقة والصديقة التي أبدت استعدادها لدعم اليمن للخروج من أزمتها الخانقة.. خاصة وأن البطالة هي الهم الأكبر الذي يتطلب المعالجات والحلول السريعة كما أسلفنا الذكر مسبقاً وبالتالي لن يتردد الأصدقاء والأصدقاء في دعم برنامج عمل مكافحة البطالة في بلادنا.. ويا حبذا أيضاً أن نطلب من الأصدقاء والدعم التنموي الخاص بهذا البرنامج والمتمثل في ضرورة إنشاء البنية التحتية المطلوبة لإقامة مشاريع مكافحة البطالة في المحافظات من طاقة كهربائية قوية تقدر بحوالي ٢٠ (الف) ميغاوات إضافة إلى مشاريع المياه والصرف الصحي وغيره.

وفي إطار علاقات التعاون الثنائي بين بلادنا والدول الشقيقة والصديقة نرى ضرورة الاستفادة من طلب خبراء متخصصين في مجالات (الزراعة والذات القمح- الصناعة- السياحة) للمشاركة في إقامة المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية وتدريب وتأهيل الشباب.. والإشراف على عمليات الإنتاج والتسويق.. إلخ وكذا وضع خطة عمل سياحية وتدريب وتأهيل الشباب في المجال السياحي.. حيث يمكن طلب الخبراء من (الصين - اليابان - ماليزيا - كوريا - الاتحاد الأوروبي - سوريا - تونس - مصر)..

ويا حبذا لو تصدر حكومة الوفاق الوطني قراراً بأن يكون عام ٢٠١٢ م عام مكافحة البطالة في اليمن..

وبالنسبة للأموال المطلوبة لميزانية الهيئة فطبعاً ستتمتع الهيئة مرة واحدة فقط.. لتكون رأسملاً ثابتاً لها يتم استثماره في إقامة مشاريع إنتاجية وقروض جماعية للشباب ذات جدوى اقتصادية على أن يقوم الشباب بتسديد القروض بفوائد لا تزيد عن ٣٪ خلال فترة زمنية مناسبة للشباب مع ضرورة منحهم إعفاءات من الضرائب والجمارك لفترة زمنية محددة.. وبذلك ستضمن الهيئة إستعادة أموالها وستحقق نجاحاً كبيراً في مكافحة البطالة والقضاء عليها وخلق مجتمع إنتاجي.



الوطني ستحرص كل الحرص على عدم الوقوع في أخطاء الحكومات السابقة.. وبالتالي ستولي جل اهتمامها بمكافحة البطالة.. وستجعل هذه القضية الهامة على رأس أولويات المهام الوطنية التي يتضمنها البرنامج العام للحكومة من خلال وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية من الواقع اليمني المعاش تكفل خلق مجتمع يمني منتج.. يضمن العيش الكريم والاستقرار المعيشي لشباب اليمن.

ونؤكد هنا بأن البطالة ستظل قبلة موقوتة.. والمطلوب من الحكومة ضرورة الإسراع بوضع استراتيجية وطنية أو برنامج عمل لمكافحة البطالة في العام الجاري ٢٠١٢ م وطلب دعم تمويل لتنفيذ البرنامج من الأصدقاء والمناحين.. وللعلم بأن نخبة من الاقتصاديين في حزينا (حزب التحرير الشعبي الوندوي) بادروا بوضع برنامج عمل متواضع لمكافحة البطالة في بلادنا..

برنامج مكافحة البطالة

هل لنا أن نتعرف على برنامج مكافحة البطالة الذي وضعه حزبكم؟

- أولاً أهداف البرنامج هي:
- القضاء على البطالة والفقر في بلادنا.
- ترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد.
- خلق مجتمع يمني منتج.. والاعتماد على الذات.
- تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.
- العمل على تحقيق الأمن الغذائي.
- العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من السلع الاستهلاكية الضرورية المستوردة.
- توفير العملات الصعبة ودعم الاقتصاد الوطني.
- إقامة البنية التحتية وتقوية الطاقة الكهربائية في بلادنا.

فالبطالة تعتبر الهم الأكبر الذي يقاسي منه الأمرين أكثر من ٤ ملايين شاب في المرحلة الراهنة في بلادنا.. ولذا بات من الضروري أن تقوم حكومة الوفاق الوطني بإنشاء (هيئة عامة لمكافحة البطالة) تهدف إلى خلق مجتمع يمني إنتاجي.. من خلال إقامة مشاريع إنتاجية (زراعية - صناعية - سياحية) وغيرها تستوعب كافة الشباب (جامعيين - ثانوية عامة - معاهد فنية - إعدادية - بدون شهادات) والأسر الفقيرة القادرة على العطاء في عموم محافظات الجمهورية وتخلق منهم مجتمعاً إنتاجياً.. وهو ما يتطلب اختيار وتعيين مجلس إدارة

الراهنة هي الهم الأكبر الذي يقاسي منه الأمرين أكثر من ٤ (ملايين) شاب.. فلا يختلف إثنان على أن البطالة والفقر هما وجهان لعملة واحدة.. وأنه عندما يتم القضاء على البطالة لن يكون هناك أي فقر في البلاد..

ومن المعروف أيضاً أن انتشار البطالة في أي مجتمع ينتج عنها الفراغ الذي يدفع الشباب إلى إثارة المشاكل في البلاد.. ولأن الحكومات السابقة في بلادنا ظلت سنوات طويلة معتمدة على تنفيذ سياسة التخفيف من الفقر ممثلة بشبكة الأمان الاجتماعي التي وضعها خبراء أجانب غير ملمين بالواقع اليمني المعاش وهي السياسة التي أثبتت فشلها وهكذا نتيجة لعدم اهتمام الحكومات السابقة بمكافحة البطالة التي يعاني منها أكثر من أربعة ملايين شاب.. فتفاقمت الأمور وتضاعفت معاناة الشباب الذين خرجوا في البداية مطالبين بمكافحة البطالة ثم قاموا بثورة شعبية.. مطالبين بإسقاط النظام.. وكان ما كان.. ولذا فإننا على ثقة بأن حكومة الوفاق

برنامج عمل وطني إيجابي
كيف تنتظرون إلى البرنامج العام للحكومة الذي نالت بموجبه الثقة من مجلس النواب؟

- إنه برنامج عمل وطني إيجابي لمواجهة متطلبات المرحلة الإنتقالية وإخراج بل وإنقاذ اليمن من أزمتها.. وقد شمل البرنامج مختلف مجالات الحياة.. والعزم والحرص على تجديد روح الثورة والوحدة اليمنية وذلك بالعمل على تجاوز كافة التحديات الراهنة.. وقد أكد الأستاذ محمد سالم باسندوة رئيس مجلس الوزراء على القضايا التي تعتبر من أبرز أولويات الحكومة ومنها العمل على تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين وذلك في ما يتعلق بإصلاح وتطوير الطاقة الكهربائية وضمان توفير المواد الغذائية والمواد النفطية بأسعار مناسبة..

والحقيقة في الوقت الذي نشم فيه عالياً مضامين البرنامج العام للحكومة.. فإنه في الوقت نفسه نأمل من الحكومة ضرورة وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية بمكافحة البطالة في بلادنا كون البطالة في المرحلة

على ترسيخ الأمن والاستقرار وبناء دولة النظام والقانون وإرساء دعائم القضاء المستقل وتطبيق العدالة الاجتماعية والمواطنة التساوية ومحاربة الفساد واجتثاثه من جذوره.. وردع وضبط ومحاسبة المتنفذين الذين يقومون بالتجارة بالأراضي ومضايقة المستثمرين المحليين والعرب والأجانب وتطفيشهم ومنعهم من إقامة مشاريع استثمارية في بلادنا..

في اعتقادي أن هذه هي أهم أنواع التعاون والدعم المطلوب للأخ نائب رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني.. ونحن على ثقة بأنه عندما تصبح تلك المهام الوطنية الأثمة الذكر ملموسة على أرض الواقع.. سنحظى باحترام وتقدير وإعجاب كافة الدول والشعوب الشقيقة والصديقة وسيبادرون بتقديم الدعم المادي والمعنوي لليمن.. كما سيتسابق المستثمرون العرب والأجانب على إقامة مشاريع استثمارية كبيرة ستسهم كثيراً في دعم اقتصادنا الوطني والقضاء على البطالة في بلادنا.

بادئ ذي بدء نحمد الله سبحانه وتعالى على رعايته ولطفه باليمن.. الذي يرادته تعالى بادر أشقاؤنا الأعزاء قادة دول مجلس التعاون الخليجي بتقديم المبادرة الخليجية لوقف الصراعات والمواجهات العسكرية التي استمرت عشرة أشهر بين أبناء الوطن اليمني الواحد في صنعاء وعدد من مناطق البلاد.. حيث بذل الأصدقاء وكذا الأصدقاء في أمريكا والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن الدولي جهودهم المخلصة لإخراج اليمن من أزمتها الخانقة.. وبالفعل تكلت مساعيهم الخيرة بالنجاح والتوفيق وتم التوقيع على المبادرة الخليجية وألقتها التنفيذية التي يتم حالياً ترجمتها عملياً على أرض الواقع.. وهكذا في ظل الأمن والاستقرار هاهي حكومة الوفاق الوطني بدأت تمارس مهامها الوطنية المناطة بها..

فهذه المرحلة الجديدة تشكل صفحة جديدة بعد أن طوت كافة الأطراف السياسية صفحة الماضي المأساوي.. لتكون المرحلة الجديدة زاخرة بالخير والمحبة والتسامح والسلام.. وإعتبار هذه المرحلة قاعدة إنطلاق نحو آفاق أوسع من الخير والتلاحم والأمن والاستقرار والنماء والتقدم والأزدهار لليمن أرضاً وشعباً.. وهذا ما أكده الأخ المناضل الجسور الفريق عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية يوم الاثنين الماضي عندما رأس اجتماع حكومة الوفاق الوطني وألقى كلمة وطنية هامة موضعاً لرئيس وأعضاء الحكومة: «عليكم العمل من أجل إخراج اليمن إلى بر الأمان بإعتباركم الآن تمثلون حكومة مرحلة جديدة تمثلون فيها الشعب والجمهير العريضة وليس الأحزاب أو التوجهات السياسية.. فالجميع مسئول عن تجنب اليمن ويلات المحن والصراعات والحروب.. وشدد على ضرورة نبذ الانتماء الحزبي أو المناطقي.. لأن ممارسة الحزبية أو المناطقية في مهام الحكومة مرفوض نهائياً».

وإنطلاقاً من هذا المنطلق أؤكد على أن الوطن اليمني هو وطن الجميع.. كما أن الوطن فوق الجميع.. وبالتالي يتحتم اليوم على الجميع المشاركة الفاعلة في تحمل المسئولية الوطنية بكل أمانة وإخلاص.. بعيداً عن المماحكات أو المهارات الإعلامية أو التجريح أو إفتعال المشاكل والعراقيل المعيقة لمسيرة البناء الوطني.. سواء من داخل الحكومة أو خارجها.. فالوقت من ذهب.. واليمن بحاجة ماسة لكل دقيقة وساعة ويوم لبنائها أرضاً وإنساناً.. وتعيوض ما تعرضت له من صراع وخراب ودمار في العشرة الأشهر العجاف وذلك يتطلب ضرورة إسهم كافة القوى الوطنية ومختلف شرائح المجتمع اليمني في دعم الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية وإخوة رئيس وأعضاء حكومة الوفاق الوطني لإخراج اليمن من أزمتها وبناء اليمن الجديد.. وتحقيق آمال وطموحات الجماهير اليمنية..

تعزيز روح الوحدة الوطنية

ما هو نوع الدعم والتعاون المطلوب من كافة القوى الوطنية وشرائح المجتمع اليمني؟
- إن الدور المطلوب من كافة الأحزاب والمؤسسات الرسمية والشعبية والمنظمات الجماهيرية والقطاع الخاص وكافة شرائح المجتمع اليمني هو ضرورة الإسهم الفاعل في تعزيز روح الوحدة الوطنية بإعتبارها صمام أمان لحاضر ومستقبل اليمن.. حيث يتوجب على كل أبناء اليمن مسؤولين وأحزاباً وقطاع خاص ومواطنين داخل الوطن وخارجه الوقوف صفاً واحداً.. وقلبا واحداً.. والعمل معاً بروح الفريق الواحد

لا بد من إقامة مشاريع إنتاجية تستوعب الشباب وتخلق مجتمعاً إنتاجياً

ضرورة وضع استراتيجية وطنية لمكافحة البطالة وتنفيذها خلال العام الجاري 2012 م

